

هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email: Codex@fao.org Facsimile: +39(06)5705 4593

البند 2 (أ) من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والخمسون، مقر منظمة الأغذية والزراعة

روما (إيطاليا)، 9-11 فبراير/شباط 2005

التخطيط الاستراتيجي في هيئة الدستور الغذائي

إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013

معلومات أساسية

1- وافقت الهيئة في دورتها السابعة والعشرين (يوليو/تموز 2004) على تعديل دليل الإجراءات (إجراءات وضع المواصفات) الذي نصّ على ما يلي:

- مع مراعاة "معايير تحديد أولويات العمل"، تنص الخطة الاستراتيجية على أولويات واسعة يمكن تقييم اقتراحات المواصفات الفردية (ومراجعة المواصفات) استناداً إليها في سياق عملية الاستعراض التقييمي؛
- تمتد الخطة الاستراتيجية على فترة ست سنوات وتجدد كل سنتين بشكل متوالٍ¹.

2- وأيدت الهيئة قرار الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية بوقف العمل بإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2003-2007، علماً بأنّ عناصر تلك الخطة سوف تستخدم كمنطلق لوضع قائمة بالبرامج/الأنشطة الواجب إدراجها

¹ المرفق الثاني من الوثيقة ALINORM 04/27/41، إجراءات وضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة، القسم 1 - عملية التخطيط الاستراتيجي.

ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2008-2013. ووافقت الهيئة على المباشرة بإعداد خطة استراتيجية جديدة للفترة 2008-2013 وأوصت بما يلي:

- أن تناقش اللجنة التنفيذية، في دورتها الخامسة والخمسين، هيكل وشكل الخطة الاستراتيجية الجديدة التي تغطي فترة الست سنوات 2008-2013، وكذلك سبل المضي قدماً في بلورة الخطة الاستراتيجية؛
- أن تحدد الخطة الاستراتيجية الأهداف والأولويات الاستراتيجية للهيئة وأن تتضمن قائمة بالمجالات البرمجية/الأنشطة المقررة مصحوبة بجدول زمني واضح لكل نشاط من الأنشطة؛
- بعد استطلاع وجهات نظر لجان التنسيق الإقليمية، أن يعرض مشروع الخطة على الهيئة للموافقة عليها بحلول عام 2007؛
- أن يتم تجديد الخطة الاستراتيجية، بعد إقرارها، كل سنتين وبشكل متوال.²

3- وفي ما يلي نصّ التعديل المقترح في المادة الخامسة-2 من اللائحة الداخلية التي ستدرسها الهيئة في دورتها الثامنة والعشرين: "يجوز للجنة التنفيذية أن تقدم اقتراحات إلى الهيئة بشأن الاتجاه العام لعمل الهيئة والتخطيط الاستراتيجي ووضع البرامج ذات الصلة وأن تدرس المشكلات الخاصة وأن تساعد على إدارة برنامج وضع المواصفات في الهيئة، تحديداً من خلال إخضاع اقتراحات الأعمال الجديدة لاستعراض تقييمي ورصد سير العمل في وضع المواصفات."³ (النص الذي وضع تحته خط هو نص جديد).

4- ويتضح مما تقدّم أنه يجدر باللجنة التنفيذية أن تلعب دوراً رائداً في إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013.

هيكل الخطة الاستراتيجية وشكلها

5- تبيّن في سياق عملية إعداد مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2003-2007 أنّ التخطيط الاستراتيجي بحد ذاته قد يكون عملية تعتمد على قدر كبير من الموارد وتستغرق وقتاً طويلاً لدرجة أنه قد يستحوذ في نهاية الأمر على كمّ كبير من طاقة الهيئة وغير ذلك من موارد. لذا، يستحسن إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013 وفق هيكل وشكل لا يخدمان الغرض المرجو منها فحسب (أنظر الفقرة 1 أعلاه) بل بما يتيح أيضاً اعتماد إجراءات أقل تعقيداً عند تجديدها كل سنتين على نحو متوال.

6- وقد يستند هيكل الخطة الاستراتيجية وشكلها على نهج ثلاثي المستويات. أي بعبارة أخرى، تتألف الخطة الاستراتيجية من ثلاثة أقسام: القسم الأول (القسم 1) يضمّ أهدافاً واسعة النطاق على مستوى الهيئة ككل؛ القسم الثاني

² الفقرات 120-123 من الوثيقة ALINORM 04/27/41

³ المرفق الثاني بالوثيقة ALINORM 04/27/5

(القسم 2) يضم قائمة بالمرجات التي يمكن تحقيقها والتي تشمل مجالات العمل ذات الأولوية التي قد تفترض عملاً من جانب واحد من الأجهزة الفرعية أو أكثر بالتضافر معاً؛ والقسم الثالث (القسم 3) يحدد الجداول الزمنية للعمل لكل جهاز من الأجهزة الفرعية⁴، مع الإشارة إلى الإطار الزمني للأنشطة المنفذة والمدة المقررة الفاصلة بين اجتماعات الجهاز الفرعي، فضلاً عن ارتباطها بالمرجات المبيّنة في القسم 2. ويمكن عرض القسم الثالث بما يسهّل التفسير البصري. كما يمكن الاستعانة به كأحدى أدوات رصد التقدم المحرز باتجاه وضع المواصفات في حال رغبت اللجنة التنفيذية بذلك. ويرد في الملحق 1 بهذه الوثيقة مثال على الشكل النموذجي للقسم 3.

7- وعلى اعتبار أنّ الخطة الاستراتيجية ستخضع للاستعراض/التجديد كل سنتين، للجنة التنفيذية أن تقرر استعراض القسمين 1 و2 من الخطة على ضوء وجهات النظر المعبر عنها في سلسلة من دورات لجان التنسيق الإقليمية ورفع توصية إلى الهيئة بشأن ما قد يلزم من تغييرات. لذا، قد تصبح هذه المسألة بنداً دائماً على جدول أعمال الدورات العادية للجان التنسيق. كما يجوز على نحو خاص أن تقترح لجان المواضيع العامة واللجان السلعية أي تعديلات لا سيما في القسم 2 من الخطة لدراستها من جانب اللجنة التنفيذية. وفي ما يتعلق بالقسم 3، يمكن إخضاع هذا القسم لاستعراض مستمر من جانب اللجنة التنفيذية ورفع تقرير بهذا الشأن إلى الهيئة. وستقوم اللجنة التنفيذية بتحديث هذا القسم حسب وعند المقتضى في إطار وظيفة التخطيط الاستراتيجي التي تضطلع بها، مع مراعاة الموافقة على عمل جديد ووقف العمل بغيره من الأعمال، إضافة إلى المعلومات ذات الصلة من أمانة الدستور الغذائي بالتشاور مع أمانات الحكومات المضيفة في الأجهزة الفرعية.

8- ويرجى من اللجنة التنفيذية أن تقرر الهيكل والشكل المفضلين للخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013 وأن ترفع توصياتها إلى الهيئة. وقد ترغب اللجنة التنفيذية في سياق ذلك أن تنظر في الهيكل والشكل المقترحين وفي آلية الاستعراض المقترحة كل سنتين كما أشير إليها سابقاً باعتبارها منطلقاً للبحث.

عملية إعداد الخطة الاستراتيجية والجدول الزمني

9- بالنسبة إلى إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013، تشجّع اللجنة التنفيذية على رفع توصية إلى الهيئة بشأن نهج فعال من حيث استخدام الموارد وبسيط، يضمن في الوقت نفسه الشفافية، ويتيح التشاور مع أعضاء الهيئة على أوسع نطاق ممكن قبل الموافقة النهائية عليه من جانب الهيئة في عام 2007.

10- وجدير بالذكر أنّ اللجنة التنفيذية أنشأت، عند إعداد الإطار الاستراتيجي للفترة 2003-2007، جماعة عمل تضمّ رئيس الهيئة ونوابه، وقد عقدت الجماعة اجتماعين لها بين الدورات تحضيراً للإطار الاستراتيجي ومشروع الخطة المتوسطة الأجل تمهيداً لدراستهما لاحقاً من جانب الهيئة⁵. ونظراً إلى الطبيعة المعقدة للعمل المرتقب، ومع

⁴ يرتبط هيكل لجنة الدستور الغذائي في عام 2008 بنتائج عملية الاستعراض الجارية.

⁵ الفقرة 2 من الوثيقة ALINORM 01/6.

مراعاة مسؤولية التخطيط الاستراتيجي الملقاة على عاتق اللجنة التنفيذية، قد ترغب اللجنة في أن تنظر في إمكانية اتباع نهج مشابه من خلال الاستعانة بجماعة عمل مصغرة، من أجل تسريع عجلة الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع خطة استراتيجية للفترة 2008-2013. وقد تضمّ جماعة العمل المصغرة المذكورة رئيس الهيئة ونوابه الثلاثة. ومن المعروف في هذه الحالة أنّ الأعمال التحضيرية التي تقوم بها جماعة العمل سوف تعرض على اللجنة التنفيذية لمناقشتها وتحيل اللجنة التنفيذية في المقابل تقريراً إلى الهيئة.

11- كما تجدر مراعاة المرحلة التي ينبغي فيها دعوة الحكومات إلى إبداء تعليقاتها في سياق عملية إعداد الخطة الاستراتيجية. كما يجب مراعاة الوقت المتاح قبل عرض المشروع النهائي للخطة على الهيئة في عام 2007. والخط الزمني الإشاري، كما يظهر في الجدول أدناه، يعرض مجريات الأحداث الممكنة على افتراض أنّ إعداد مشروع الخطة يستغرق فترة عشرة أشهر (سبتمبر/أيلول 2005 - يونيو/حزيران 2006)، بما في ذلك الطلب إلى الحكومات إبداء تعليقاتها على مشروع الخطة المقترحة والتي أعدتها اللجنة التنفيذية. ويطلب بعدها إلى لجان التنسيق إبداء تعليقاتها على مشروع الخطة. ويرجى من اللجنة التنفيذية أن توصي الهيئة حول سبل التطرق إلى هذه المسألة.

12- أخيراً، قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تؤكد استخدام الإطار الاستراتيجي الراهن وعناصر مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2003-2007 كمنطلق لإعداد الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013. ويرد في الملحق 2 للعلم الإطار الاستراتيجي للفترة 2003-2007 الذي وافقت عليه الهيئة في دورتها الرابعة والعشرين.⁶

الحدث	الهدف
تقرّ الهيئة عملية إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013	4-9 يوليو/تموز 2005
تحدد جماعة العمل (رئيس الهيئة ونوابه الثلاثة) القضايا والاحتياجات الواجب إعادة النظر فيها استناداً إلى الإطار الاستراتيجي للفترة 2003-2007	سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول 2005
تتدارس اللجنة التنفيذية تقرير جماعة العمل وتعدّ مشروع الخطة المقترحة	ديسمبر/كانون الأول 2005
تصدر رسالة دورية ويطلب إلى الحكومات إبداء تعليقاتها على مشروع الخطة المقترحة	فبراير/شباط - أبريل/نيسان 2006
تدرس اللجنة التنفيذية تعليقات الحكومات وتعدّ مشروع خطة	يونيو/حزيران 2006
تستعرض الهيئة مشروع الخطة	يوليو/تموز 2006
الطلب إلى لجان التنسيق إبداء تعليقاتها على مشروع الخطة	سبتمبر/أيلول 2006 - مارس/آذار 2007
تدرس اللجنة التنفيذية مشروع الخطة في ضوء تعليقات لجان التنسيق	يونيو/حزيران 2007
تدرس الهيئة الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013 وتوافق عليها	يوليو/تموز 2007

⁶ المرفق الثاني بالوثيقة ALINORM 01/41.

الملحق 1

الشكل المقترح للقسم 3 من الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013

المثل 1

لجنة الدستور الغذائي المعنية بـ		الإطار الزمني					
عنوان النص	رمز العمل	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العينة 1	N03-2003	■					
العينة 2	N04-2006	■	■				
العينة 3	N05-2006	■	■	■	■		
العينة 4	N04-2007	■	■	■	■	■	
عدد الأعمال المتزامنة		4	3	2	2	1	
الدورات المقرر عقدها		1	1	0	1	0	1
رموز المخرجات ذات الصلة		● إشارة إلى القسم 2 من الخطة					

المثل 2

فريق مهام الدستور الغذائي المعني بـ		الإطار الزمني					
عنوان النص	رمز العمل	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العينة 5	N01-2006	■					
العينة 6	N02-2006	■	■				
العينة 7	N03-2006	■	■				
عدد الأعمال المتزامنة		3	2	-	-	-	-
الدورات المقرر عقدها		1	0	-	-	-	-
رموز المخرجات ذات الصلة		● إشارة إلى القسم 2 من الخطة					

يشير الحدّ الأيمن من الشريط الأفقي إلى سنة الموافقة النهائية على النص من جانب الهيئة.

الملحق 2

هيئة الدستور الغذائي الإطار الاستراتيجي

بيان الرؤية الاستراتيجية

تتوخى هيئة الدستور الغذائي عالمًا يحصل على أعلى المستويات الممكنة لحماية المستهلكين، بما في ذلك سلامة الأغذية وجودتها. ولهذا الغرض ستضع الهيئة، مواصفات دولية متفق عليها والنصوص ذات الصلة لتستخدم في الرقابة المحلية وفي التجارة الدولية بالأغذية، على أن تكون هذه المواصفات قائمة على المبادئ العلمية وتفي بأهداف حماية صحة المستهلكين والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

مقدمة

1- تحدد هذه الوثيقة الأولويات الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي، وترسي الأساس لوضع الخطة متوسطة الأجل للفترة 2003-2007. وتؤكد الرؤية والأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي، الأولوية العالية التي تسند إلى سلامة الأغذية من جانب المنظمين الراعيين، وهما منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. فالإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة 2000-2015، يعطي أولوية عالية لتدعيم السياسات والأطر الرقابية للأغذية على الأصداء الدولية والقطرية. وعلى نحو مماثل، اعترفت الدورة الثالثة والخمسون لجمعية الصحة العالمية بالحاجة إلى تأكيد الاعتبارات الصحية في التجارة الدولية بالأغذية، وأقرت بأهمية هيئة الدستور الغذائي في ضمان أعلى مستويات الحماية الصحية للمستهلكين. كذلك حث القرار منظمة الصحة العالمية على أن تعمل صوب دمج سلامة الأغذية بوصفها واحدة من وظائفها العامة الأساسية، مع هدف وضع نظم مستدامة ومتكاملة لسلامة الأغذية لأجل تقليل المخاطر الصحية على امتداد السلسلة الغذائية بأكملها. وتنصب الاختصاصات الأساسية لهيئة الدستور الغذائي في وضع مواصفات وقواعد دولية لحماية صحة المستهلكين وإرساء الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

2- ولقد عملت هيئة الدستور الغذائي دائما في ظل بيئة من التغييرات والإنجازات التكنولوجية. ونمو التجارة العالمية بالأغذية، والإنجازات في مضمار الاتصالات الحديثة وتزايد حركة انتقال الناس، ساهمت جميعها في تسليط الضوء على سلامة الأغذية ورقابتها، وتزايد أهميتها. وهناك انشغال دولي متعاظم يرتبط بما يتبدى من ظهور/زيادة الأمراض التي تنقلها الأغذية. ولقد أصبح المستهلكون في كل مكان في العالم أكثر وعيا، عن أي وقت مضى، بقضايا سلامة الأغذية وبالبولون بتأكيدات أكبر بضمن سلامة ونوعية ما يستهلكون من أطعمة.

ويغذي ابتكار واستحداث عمليات جديدة (بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية الحديثة) إلى استنباط منتجات جديدة ذات خصائص نوعية طبية وتغذوية ووظيفية. وتحتاج الهيئة، في جهودها لتعزيز سلامة الأغذية ونوعيتها، إلى النظر في فرص تقوية الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة في الهيئة، وخصوصا المستهلكين والمنظمات التي تمثلهم على المستويات العالمية والوطنية. ومن التطورات الأخرى تزايد الاهتمام بالأغذية العضوية التي يرجح أن تستحوذ على حصة هامة من السوق الدولية في المستقبل. كما من المرجح أن تمثل البلدان النامية نسبة متزايدة من التجارة العالمية في المنتجات الزراعية والغذائية. ولئن كانت هذه التطورات باهرة، إلا أنها تمثل أيضا تحديات جديدة (لجانبي السلامة وعدم السلامة) بالنسبة لهيئة الدستور الغذائي وحكومات البلدان.

3- وما تحقق من اعتراف جديد بمواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته الأخرى وما اكتسبته من مركز في إطار اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، أسفرا بدورها عن تحديات ومسؤوليات جديدة، من بينها الحاجة إلى ضمان أن تنبني المواصفات والنصوص الأخرى الصادرة عنها، إلى المبادئ العلمية وأن تلبي احتياجات واختصاصات المنظمة. كما أن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه المسألة، بالنظر إلى أهمية الأحكام المتعلقة بوصف المنتجات، وتسمية العبوات، والتعبئة وبيانات وصف النوعية لإعلام المستهلكين، وبالممارسات العادلة في التجارة. وفي حين أن أحكام النوعية تنبثق أصلا عن عوامل السوق، فإن هيئة الدستور الغذائي تضطلع بدور هام في ضمان أن تكون الأحكام المرتبطة بالنوعية سليمة وقائمة على معايير الضرورة ولا تشكل حواجز مستترة أمام التجارة.

4- وأثمرت هذه التطورات تجدد الاهتمام بعمل هيئة الدستور الغذائي، وأفضت إلى زيادة كبيرة في عضوية المنظمة، حيث باتت البلدان النامية تشكل الآن غالبية إجمالي العضوية. وبالنظر إلى ما تعلقه منظمة التجارة العالمية من أهمية لمسألة التوحيد على الصعيد العالمي، ثمة ضرورة أكبر لكي تعمل هيئة الدستور الغذائي وبلدانها الأعضاء على ضمان أن تحافظ المنظمة على مركزها الصداري بوصفها الجهاز المعترف به دوليا في مجال وضع المواصفات الغذائية، وأن تطبق جميع البلدان الأعضاء، على أوسع نطاق ممكن، قواعد المنظمة باعتبارها أساسا تبني عليه اللوائح المحلية والتجارة الدولية.

صنع القرارات القائمة على العلم

5- يرد تفصيل الأساس العلمي لصنع القرارات في هيئة الدستور الغذائي، في بيان المبادئ بشأن دور العلم في صنع قرارات الدستور الغذائي ونطاق العوامل الأخرى التي توضع في الاعتبار⁽⁹²⁾ ولا تجري هيئة الدستور الغذائي

(92) أنظر دليل الإجراءات، هيئة الدستور الغذائي، صفحة 252.

عمليات تقييم علمي، في ذاتها، بل تعتمد على آراء لجان الخبراء أو المشاورات العلمية التي تنظمها كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن قضايا بعينها. وأجهزة الخبراء هذه، مثل لجنة الخبراء بشأن المواد المضافة إلى الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاجتماعات المعنية بمخلفات مبيدات الآفات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واجتماع الخبراء المعنى بتقدير المخاطر الميكروبيولوجية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، أجهزة مستقلة عن هيئة الدستور الغذائي والأجهزة الفرعية التابعة لها، ولا تقع ضمن نطاق الإطار الاستراتيجي الحالي. وتحدد كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، اختصاصات ووظائف وعضوية وجداول أعمال هذه الأجهزة. وفي حين أن استقلالية أجهزة الخبراء أمر جوهري لضمان موضوعية الآراء التي تصدر عنها، فإن اجتماعات هذه الأجهزة تأخذ بعين الاعتبار، عادة، المشورة التي تقدمها هيئة الدستور الغذائي حسبما ضمن في المادة (1) من النظام الأساسي للهيئة. وهناك تآزر قوي بين اللجان العلمية لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والأجهزة الدولية التابعة لهيئة الدستور الغذائي من أجل صنع القرارات القائمة على العلم.

الأهداف والأولويات الاستراتيجية

6- إن الهدف الأساسي لهيئة الدستور الغذائي، هو وضع مبادئ توجيهية دولية سليمة ومتفق عليها للنظم القطرية لرقابة الأغذية، مبنية على معايير حماية صحة المستهلكين والممارسات العادلة في التجارة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والاهتمامات الخاصة لجميع البلدان. وجميع الأهداف الموضحة أدناه تتساوى في أهميتها فيما يتصل بتحقيق الرؤية الاستراتيجية بوجه عام.

الهدف 1: الترويج لإطار رقابي سليم

7- من العوامل التي تقوض أسس الرقابة الفعالة على الأغذية في الكثير من البلدان، وجود تشريعات مفتتة، وتعدد السلطات القضائية، وقصور وسائل الإشراف والرصد والإنفاذ. والنظم القطرية السليمة لرقابة الأغذية وتنظيمها، أساسية لضمان صحة وسلامة السكان المحليين، وكذلك لضمان سلامة ونوعية الأغذية التي تدخل التجارة الدولية. وفي حين أن إنشاء الإطار الرقابي هو، في الأصل، مسؤولية قطرية، فإن هيئة الدستور الغذائي والمنظمتين الراعيتين لها، وهما منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، تهتم بصورة قوية بتدعيم النظم القطرية الرقابية التي تقوم على المبادئ والخطوط التوجيهية الدولية، وتعالج جميع مكونات السلسلة الغذائية. وتكتسي تنمية البنى الأساسية السليمة، بما فيها الموارد البشرية، للرقابة على الأغذية وتنظيمها، أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية في سعيها لأجل تحقيق مستويات عالية لسلامة الأغذية والتغذية، وتستوجب مستوى عال من الالتزام السياسي وفي مجال السياسات، حسبما أكدته تقرير مؤتمر ملبورن 1999،

بشأن التجارة الدولية بالأغذية بعد عام 2000⁽⁹³⁾. ويعد وجود نظام قطري فعال للرقابة على الأغذية عامل جوهري في تمكين جميع البلدان من ضمان سلامة أغذيتها التي تدخل التجارة الدولية، وضمان أن تتفق الأغذية المستوردة مع المتطلبات القطرية. كما أن نجاح التفاوض بشأن الاعتراف المتبادل و/أو التساوي على أساس ثنائي، يتوقف على قدرات البلدان على أن تؤكد لبعضها البعض سلامة نظمها الرقابية القطرية.

8- وستركز أولويات هيئة الدستور الغذائي، في مجال وضع المواصفات الدولية وما يتصل بها من نصوص، على ما يلي:

- تقديم التوجيه الأساسي للبلدان الأعضاء من خلال الاستمرار في وضع المواصفات والخطوط التوجيهية الدولية المتعلقة بسلامة الأغذية ونظافتها، التغذية، تسمية العيوب ونظم تفتيش واعتماد الواردات/الصادرات، والتطبيق العملي لمفاهيم التساوي والاعتراف المتبادل.
- تدعيم إنشاء النظم القطرية لرقابة الأغذية القائمة على المبادئ والمعايير الدولية لتخفيض المخاطر الصحية على امتداد السلسلة الغذائية بأكملها؛

الهدف 2: الترويج لتطبيق المفاهيم العلمية والمتساوية وتحليل المخاطر بصورة متسقة و على أوسع نطاق.

9- ستدعم هيئة الدستور الغذائي وتعزز، بقدر أكبر، قدراتها على أن تضمن الاعتبارات الصحية فيما تصدره من مواصفات وخطوط توجيهية، من خلال التطبيق على أوسع نطاق ممكن لتحليل المخاطر القائم على مفاهيم الدستور الغذائي. وتحليل المخاطر فيما يتصل بتطبيقه على الأغذية، هو تخصص ناشئ ويستلزم مدخلات جارية ومتواصلة من الهيئة، ومن المنظمين الراعيتين وحكومات البلدان لتدعيم تطوير المفاهيم وتطبيقها على المستويين الدولي والقطري. وسيكون الإبلاغ عن المخاطر جوهريا لهذه العملية. والإسراع بتنفيذ خطة عمل هيئة الدستور الغذائي بشأن تحليل المخاطر، من قبل الهيئة والحكومات الأعضاء ضروري لأجل:

- الترويج لتطبيق متسق لمفاهيم تحليل المخاطر في كافة أعمال منظومة الدستور الغذائي؛
- تحقيق قدرات دولية معززة لتقدير المخاطر، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأخطار الميكروبية وتعالج الأمراض الناشئة؛
- تحسين فهم مبادئ تحليل المخاطر، والمبادئ وتطبيقها على المستوى القطري وبالأخص البلدان النامية، من خلال المساعدة الفنية الموجهة والتعاون.

(93) المرفق 1- صفحة 29، من تقرير المؤتمر المعني بالتجارة الدولية بالأغذية بعد 2000: القرارات المبينة على العلم، التنسيق، والتكافؤ والاعتراف المتبادل، ملبورن، أستراليا، 11-15/10/1999.

- تحقيق مزيد من الشفافية في كامل عملية تحليل المخاطر؛
- تحسين فهم كيفية إدخال التحوط والشكوك العلمية في الحساب ضمن عملية تحليل المخاطر.
- تعزيز الاتصالات في حالات الخطر؛
- الترويج لجمع البيانات من البلدان النامية ومن جميع أقاليم العالم، بحيث يقوم تحليل المخاطر على أوضاع العالم واحتياجاته.

10- ويتوجب على هيئة الدستور الغذائي أن تسند أولوية عالية للعملية الجارية المتعلقة باستحداث المفاهيم والمبادئ، وإرساء مبادئ عملية متينة لتطبيق تحليل المخاطر على المستويين الدولي والقطري معا. كذلك ينبغي أن تعمل للترويج للتوصل إلى فهم أفضل لتحليل المخاطر من خلال برامج المساعدة الفنية. كما أن قيام هيكل معزز للتقييم العلمي المتخصص لمعالجة الأخطار الكيميائية والميكروبية والمرضات الناشئة، أمر جوهري لدعم ومساندة عمليات وضع مواصفات الدستور الغذائي.

11- ويتوجب على الهيئة، بما يتسق مع بيانات المبادئ التي أقرتها هيئة الدستور الغذائي في 1995، أن تولي عناية تامة، حسبما يكون ملائماً، للعوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بحماية صحة المستهلكين ولتشجيع الأساليب السليمة في تجارة الأغذية عند قيامها بوضع المواصفات والخطوط التوجيهية. وسيكون الاتفاق العام الدولي في الآراء بشأن نطاق وتطبيق العوامل المشروعة الأخرى في صنع قرارات الدستور الغذائي، أمر ضروري لضمان التطبيق السليم والمتسق والشامل لجميع أجزاء منظومة الدستور الغذائي.

الهدف 3: تدعيم الصلات بين الدستور الغذائي والصكوك والاتفاقيات التنظيمية الأخرى المتعددة الأطراف

12- إن هيئة الدستور الغذائي لا تعمل، ويتعذر عليها أن تعمل، بمعزل. فهي تحتاج إلى أن تعمل بصورة وثيقة مع الأجهزة الدولية الأخرى ذات الصلة المعنية بوضع المواصفات والأجهزة التنظيمية، لتدعيم قيام تعاون وحوار واثقين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ولما كانت الهيئة معترف بها من قبل منظمة التجارة العالمية بوصفها الجهاز الدولي لتحديد مواصفات سلامة الأغذية، فإنها ملزمة بصورة واضحة بأن تحدد مواصفات غذائية دولية لحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وهي مواصفات قد تستخدمها البلدان الأعضاء في الرقابة المحلية وفي التجارة الدولية معا. وفي ذات الوقت، فإن الهيئة يتوجب عليها أن تتفاعل على نحو وثيق مع الأجهزة الدولية ذات الصلة، وأن تأخذ بعين الاعتبار المبادرات التنظيمية الدولية والتطورات، ومن ثم تعزيز التنسيق في جميع المواصفات الغذائية التي تتخذها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وهذا التعاون هام أيضاً لتقليل احتمالات ازدواجية الجهود. إذ أن سلامة الأغذية، وقضايا أخرى مثل التكنولوجيا الحيوية، ذات أهمية عالمية وموضع المداوات والنقاش في عدد من المؤسسات

الدولية. ولهيئة الدستور الغذائي، بفضل دورها القيادي في مضمار المواصفات الغذائية الدولية، مصلحة استراتيجية في العمل بصورة وثيقة مع المؤسسات والاتفاقيات متعددة الأطراف ذات الصلة لتقديم مدخلاتها وخبراتها الفنية والمساهمة في تكوين اتفاق دولي في الآراء بشأن المواصفات الغذائية المعاصرة ومسائل السياسات التنظيمية.

الهدف 4: زيادة القدرات على الاستجابة السريعة والفعالة للقضايا، والاهتمامات والتطورات الجديدة في قطاع الأغذية

13- في ظل التطورات السريعة في التكنولوجيا وبرز سلامة الأغذية قضية كبرى للسياسات العامة، ثمة ضرورة لزيادة قدرات الدستور الغذائي على الاستجابة لاحتياجات البلدان الأعضاء على نحو يحافظ على الثقة في قدراتها بوصفها المنظمة الدولية للمواصفات الغذائية. وهناك عدد من الاعتبارات الهامة في هذا السياق. ومن القضايا الرئيسية بالنسبة للدستور الغذائي مدى ما يستغرقه تحديد المواصفات من وقت. فعمليات الدستور الغذائي مطوّلة ولا تستجيب للتوقعات الحالية وضرورات السياسات العامة. والحكومات في كل مكان تعمل جاهدة على تلبية تحديات رقابية كبيرة ويتوجب على هيئة الدستور الغذائي، بوصفها الجهاز العالمي لوضع المواصفات الغذائية، أن تكون قادرة على الاستجابة الفعالة والسريعة، من خلال استنباط حلول دولية موحدة لمسائل سلامة الأغذية والتجارة الدولية. ويجب أن تكون إعادة تركيز الطريقة التي تتبعها الهيئة وأجهزتها الفرعية في التوصل إلى النتائج، أولوية استراتيجية. وستكون الوظائف الرئيسية للهيئة بعد إعادة التركيز، على النحو التالي:

- توفير الإشراف الاستراتيجي والتوجيه والتنسيق الشامل لبرامج عمل جميع الأجهزة الفرعية؛
- المبادرة إلى القيام بأعمال جديدة، وإقرار المواصفات والنصوص ذات الصلة وفقاً لأطر زمنية محددة.
- توفير منتدى للمناقشة في قضايا معاصرة مختارة في مجالات سلامة الأغذية والسياسات الرقابية؛
- استخدام تقنيات المعلومات استخداماً مناسباً؛
- تشجيع اتخاذ القرارات بناء على توافق عام في الآراء.

14- ومن الممكن على صعيد الأجهزة الفرعية، تحقيق تحسينات كبرى من خلال وضع إجراءات مقيدة بزمن محدد، ومن خلال استعراض إجراءات الخطوة الحالية. كذلك يقتضي وضع المواصفات في الوقت المناسب زيادة تحسين التنسيق في توقيت ووتيرة اجتماعات اللجان السلعية ولجان الموضوعات العامة.

15- وكما أشير إليه في الأقسام التمهيدية، فإن الجهازين الراعيين للهيئة يسندان أولوية عالية لسلامة الأغذية وبرامج وضع المواصفات الدولية. كما أن الحكومات المضيفة تقدم دعماً مالياً هاماً. بيد أن قدرة هيئة الدستور

الغذائي على الوفاء باختصاصاتها والاستجابة للاحتياجات والتوقعات المتعاظمة لبلدانها الأعضاء هي رهن، في نهاية المطاف، بتوافر موارد إضافية. واجتماعات الدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة تمثل، بالفعل، عبئا ثقيلا من العمل، ومن ثم فإن المزيد من تكثيف العمل يستلزم موارد مالية وبشرية إضافية.

الهدف 5: تشجيع العضوية والمشاركة القسوى

16- إن المشاركة الكاملة لجميع أعضاء الدستور الغذائي والأطراف المهتمة الأخرى في عمل هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية، هي الآن أهم من أي وقت مضى. إذ أن مشاركة جميع الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، أمر جوهري لصنع القرارات السليمة وضمان أن تأخذ مواصفات الدستور والنصوص ذات الصلة بعين الاعتبار كامل طائفة الاهتمامات ووجهات النظر. ولقد شهدت عضوية الدستور الغذائي زيادة كبيرة، منذ أوائل التسعينات، بحيث باتت الدول النامية تشكل الآن نسبة هامة من إجمالي العضوية. وعلى الرغم من هذا النمو في حجم العضوية، مازالت الكثير من البلدان تواجه عقبات خطيرة في الموارد المالية والبشرية تحول دون مشاركتها الفعالة في أنشطة الدستور الغذائي. ويستوجب هدف تحقيق المشاركة القسوى إجراءات محددة وجارية لمعالجة المسائل التالية:

- **موقوفات الموارد** - هناك حاجة إلى عمل مبكر لتيسير المشاركة الفعالة للبلدان النامية في أنشطة مواصفات الدستور الغذائي، بما في ذلك المساعدة المالية من موارد من خارج الميزانية، حيثما أمكن؛
- **بناء القدرات** - هناك حاجة مستمرة للاستثمار - لاسيما في البلدان النامية - في برامج بناء القدرات الرامية إلى تعزيز الهياكل الإدارية والاستشارية القطرية للدستور الغذائي (مثلا، نقاط الاتصال للدستور الغذائي واللجان القطرية للدستور الغذائي) والعمل على زيادة القدرات القطرية على التحليل الفني والمشاركة في أنشطة وضع المواصفات الدولية بمعرفة جميع المجموعات المعنية. ويقتضي ذلك مساعدة فنية ثنائية أو متعددة الأطراف كما يجب أن يشمل التدريب.

17- إضافة إلى الإجراءات الرامية إلى تشجيع مشاركة البلدان الأعضاء، يتوجب على الهيئة أن تواصل كذلك جهودها لتشجيع وتيسير مشاركة المستهلكين وجماعات المصالح العامة في عملياتها، سواء على الصعيد الدولي وتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات على المستوى القطري. ونظرا للاهتمام العام الشديد بقضايا سلامة الأغذية ورقابتها، فإن مدخلات وإشراك المستهلكين والفئات غير الحكومية على المستويين الدولي والقطري ضروريان لبناء ثقة عامة الجمهور في المواصفات الدولية وضمان إسهام عام قوي، وقبول ودعم مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته باعتبارها أساسا تقوم عليه الرقابة المحلية والتجارة.

الهدف 6: تشجيع الحد الأقصى من تطبيق مواصفات الدستور الغذائي

18- إن هيئة الدستور الغذائي بوصفها الجهاز الدولي الأول لتحديد المواصفات الدولية، لها مصلحة جلية واستراتيجية في تشجيع الحد الأقصى من استخدام مواصفاتها، سواء لأغراض الرقابة المحلية أو في التجارة الدولية. فالتوحيد الدولي المستند إلى مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته، ضروري لتشجيع اتباع منهج عالمي إزاء حماية صحة المستهلكين (بما في ذلك نظم تقليل المخاطر التي تنقلها الأغذية) والتقليل إلى أدنى حد من التأثيرات السلبية للوائح الفنية على التجارة الدولية. ويستوجب ذلك التزاماً وجهوداً مستمرة تحقيقاً للتوجهات الرئيسية التالية:

- إن بيانات المبادئ بشأن دور العلوم في صنع قرارات الدستور الغذائي ومدى أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار⁽⁹⁴⁾، والتي توفر قواعد أساسية لصنع القرارات في الدستور الغذائي، تستلزم دعماً والتزاماً قويين من قبل جميع البلدان، إذا أريد وضع البيانات موضع التنفيذ الفعال على المستويين الدولي والقطري؛
- وينبغي لهيئة الدستور الغذائي أن تواصل تعزيز استخدام الأسس العلمية السليمة ومبادئ تحليل المخاطر بطريقة متسقة خلال عملها على النحو المتوخى في خطة العمل بشأن تحليل المخاطر الصادرة عن الهيئة⁽⁹⁵⁾؛
- أن تظل هيئة الدستور الغذائي تتسم بالشمولية والشفافية، وأن تكفل المشاركة والإسهام من جميع الفئات المهتمة على الصعيدين القطري والدولي. ويكتسب هذا أهمية خاصة في ضوء الاهتمام والانشغال في أوساط أعضاء الدستور الغذائي بضمان أن تأخذ عمليات الدستور الغذائي بعين الاعتبار الواجب، الشكوك العلمية وعناصر التحوط. وستكون شفافية المواصفات وعملية تقييم المخاطر وصنع القرارات، ذات أهمية قصوى في تحقيق هذا الهدف؛
- يجب أن تكمل الهيئة عملية التحول الاستراتيجي التي أشير إليها، للمرة الأولى عام 1991، في المؤتمر الدولي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنى بالمواصفات الغذائية والمواد الكيميائية في الأغذية وتجارة الأغذية، وتقضى بالتحول صوب مواصفات وخطوط توجيهية مرتكزة على الأداء، للتطبيق الواسع على طائفة من السلع، والتركيز على أحكام ضرورية لحماية صحة المستهلكين وتشجيع الأساليب السليمة في تجارة الأغذية؛
- يتعين على هيئة الدستور الغذائي أن تضمن أن تعبر المواصفات والخطوط التوجيهية التي تعدها عن احتياجات العالم النامي واهتماماته الخاصة دون الإضرار بصحة المستهلكين؛

(94) الصفحة 180، الإصدار الحادي عشر، دليل الاجراءات، هيئة الدستور الغذائي (الطبعة الانجليزية).

(95) الصفحتان 10 و 11 من تقرير الدورة الثالثة والعشرين، هيئة الدستور الغذائي، روما، 6/28-1999/7/3.

- ضرورة أن تقوم قرارات هيئة الدستور الغذائي على الاتفاق العام في الآراء، الى أقصى حد ممكن.
- في الوقت الذي تقر فيه هيئة الدستور الغذائي بأن مواصفات سلامة الأغذية لا تحتمل الحلول الوسط، فإنها ينبغي أن تراعى - عند اتخاذ أي قرارات بشأن مواصفات الأغذية وأية نصوص تتعلق بها - الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، مثل البنية الأساسية والموارد والطاقات الفنية والقانونية. فلا ينبغي أن تؤدي المواصفات الغذائية والنصوص المتعلقة بها إلى خلق عقبات تتسم بالتفرقة أو لا داعي لها أو لا مبرر لها أمام صادرات البلدان النامية؛
- عند وضع مواصفات لجودة الأغذية وسلامتها، بما في ذلك الجوانب الخاصة بوضع البيانات على العبوات، ينبغي إعدادها إعدادا جيدا ضمانا لعدم احتوائها على توجيهات مبالغ فيها أو بها تحذيرات أكثر من اللازم.

تنفيذ الرؤية الاستراتيجية والأهداف

- 19- تستلزم الأهداف الاستراتيجية الوارد وصفها في هذه الوثيقة خطة عمل واستراتيجية للتنفيذ. وستعالج هذه المسائل ضمن إطار الخطة متوسطة الأجل للفترة 2003-2007.